اقتصاد

فوق الطاولة

الترجّل من «الإسعاف»

علي محمود هاشم

ليست أمورنا على ما يرام، فقياساً بالعطب البنيوي الذي تعانيه نواظم مستقبل اقتصادنا الوطني، معطوفة على عطب مخيلة صياغتها، بتنا أشبه بمن يعلن جهوزيته لخوض غمار إعادة الإعمار، وفي يمينه «مقشة وكريك»!!

يتلخص كنه الإستثمار في آليات التمويل والتحفيز، وكلا الأمرين يعانيان تورماً مزمناً جراء الصفعات الشعاراتية المتتالية التي تلقياها، ثمة شواهد لا حصر لها في هذا الجانب، فمصارفنا، هذا الجدث الذي اتخذته مستودعات المال الوطني على عمق أمتار من مسرح نشاطها الطبيعي، كان لها أن تدور دورة تنموية كاملة فيما لو حظيت أموالها بـ(نافخ في الصور).

مؤخراً، وعقب سلسلة سرديّاتها الطويلة عن (أهبّة الجهوزية)، ذهبت الحكومة إلى استمزاج فكرة البحث عن هيكلة جديدة للمصارف العامة، ورغم ما قد يثيره هذا الطراز المكرر من التعابير باعتباره أحد أطوار (نوّاس الشعارات) وصدى ممجوج لحركته البلهاء ضمن الخواء، فلا يمكن تجاهل الأمر، ليتجدد الحنين إلى الإدلاء بالدلو: يتطلب أمر المصارف ابتداع معادلة لا غنى عنها في تفكيك التناقض ما بين المأمول في التوسع المصرفي المطلوب وبين الانكماش الطارئ، ومن ثم حل شيفرة التضارب بين البعدين التنموي والنقدي لأسعار الفائدتين المدينة والدائنة.

حديث المصارف لا يحتاج مزيداً من الردح، فما يتسربل عن استعداداته لا يفتأ يتلولب كزوبعة في فنجان، أما قانون الاستثمار العتيد، وتصوراته الفقيرة حول المناطق الحرة، أقلّه بما (يليق) بإفصاح الحرب الصريح عن نيتها الاستحواذ على خلاصة جغرافيتنا كمركز إمداد ومرور إقليميين للسلع والطاقة من وإلى الجهات الأربع، فلا يزال أسير (منكر ونكير) يتدربان على تقليب (حسنات وسيئات) التحفيز!.

شيء ما يتوجب به أن يحدث، يصعب تصوره لدى غير المختصين، لكنه لا يحدث، وفي الواقع، فلو كانت ستمطر لكنا رأينا (برقها)، هذا أمر لا خلاص منه، إذ إن الفارق بين جهوزيتنا لإعادة الإعمار من عدمها، يجرّ وراءه خياراً وطنياً بين أن نكون شركاء لدول عظمى اقتصادياً باتت تتناول بجدية طرائق بناء مستقبلنا الاقتصادي في قمم زعمائها، وبين أن نتحول بقرار عطالتنا الذاتية، إلى حدائق خلفية لاقتصاديات دول ليس لديها اقتصاد كالأردن ولبنان، أو توابع لدول تابعة طور القهقرى كتركيا، أو (لا دول) كإقليم كردستان؟!.

في الجوار المتحفّز هذا، هنالك من يتقاسم -علناً- الجغرافية السورية من خارج الحدود، وفي الواقع، ولو أن أحداً من هؤلاء تناهى إليه القليل من رؤيتنا الواثقة لمستقبل جغرافيتنا الوطنية، فلكان قال كلاما في التعاون حول شراكات التجارة وإعادة الإعمار شرق المتوسط، أو كان ليصمت!.

فمن يراقب تطلعات الجوار وخططه، يدرك تماماً بأننا الوحيدون المتأخرون عن الجدية في تناول (إعادة إعمارنا)، لا بل والأقل بينهم إيماناً بقدراتنا وواجباتنا، فيما وصلت بعض نقاشاتهم حدّ توصيف الاحتياجات والأدوار والمراحل، فيما ذهب آخرون لوضع آليات التمويل وتقاسم الأرباح وسط محاولات تسلل ممنهجة للأموال الخليجية إلى القطاعات الحيوية كالنقل والطاقة والترانزيت والمرافئ.. وحدنا فقط من لا يزال يقضي وقته في سيارة «الإسعاف» العزيزة، جيئة وذهاباً؟!.

ميتافيزيقيتنا الخاصة للإعمار، المتعمشقة بأبواب «الإسعاف» إياها، وصلت نهاياتها وبات من الضرورة نقل تطلعاتنا المستلقية على محفّتها الضيقة، منعاً لسقوطها أسفل جدثها المتربص!، إلا أن شيئاً لا يبشر بذلك، فخلال الأيام القليلة الماضية برزت جولة تمطمط جديدة للخطاب الحكومي، وبعض النظر عما للأمر من علاقة بما يشاع عن تغيير حكومي ما، فإن كاريكاتورية بعضه سوّلت لنفسها إلصاق تهمة (النهضة) بظهر الاقتصاد الوطني راهنا!، لا بل ذهبت إلى الاستمجاد بـ(انتعاش التصدير) ودوره المحوري في ضبط سعر الليرة؟!

في الواقع، لم يكن ينقصنا سوى مديح التصدير كيما تتوثب المقارنة مع الاستيراد والتهريب، ولذلك، ورغم عدم خلو الخطاب المتجدد من ومضات مشجعة كعدم إتيانه على أسطورة (صادراتنا التي تجتاح القارات الخمس)، فهو أقل بكثير مما تتطلبه إشاعة الطمأنينة، لا بل يعزز ما يتوجب إقرارنا به: بعض حكومتنا الحالية خسرناه كمسعف إلا أننا لم نكسبه كمعالج متمرس بعدما اقتصر دوره خلال السنوات الأخيرة على نقل جثة الاقتصاد.. وتقليبها ذات اليمين وذات الشمال.

بعد خلاف حادّ بين النواب.. مجلس الشعب يوافق على منح الجنسية لمجهول النسب

هناء غانم

تابع مجلس الشعب مناقشة مشروع قانون مجهولي النسب أمس، والذي لاقى مجدداً اختلافاً وتبايناً في آراء النواب، وخاصة لجهة اعتراضهم على منح الجنسية، حيث اعترضت النائبة أشواق عباس بشدة على عدم إعطاء الجنسية لمجهولي النسب، مبينة أنه لا بد من النظر إلى الموضوع من الناحية الإنسانية، لأنه لا يوجد دين في العالم يوجب الحكم على الطفل بأنه وطني أو غير وطني، بدوره النائب شحادة أبو حامد قال «نحن مع منح الإقامة الدائمة وإعطاء الحقوق والواجبات ولكن ضد منح الجنسية».

بدورها رأت النائبة ديما سليمان أن هذه المادة تعتبر مساساً بكل مواطن سوري وخاصة أن من لا يدافع عن وطنه لا وطن له، وتساءلت كيف يمكن مساواة ابن الشهيد بابن الإرهابي، واعتبرت أن هذه المادة تسيئ لكل أسر الشهداء، وتؤكد أنها مع الحالة الإنسانية لكن الأولوية لتأمين مسكن لأطفال الشهداء، موضحةً أن المسؤولية لا تتجزأ وعلى الحكومة أن تكون إنسانية في جميع الحالات وليس لجهة مجهولي النسب فقط، وأكدت أنه لا يجوز أن تمر هذه المادة ضمن مبدأ الموافقة بالأغلبية، الأمر الذي أثار حفيظة رئيس المجلس حمودة صباغ.

وبخصوص المادة ٢٠ المتعلقة بديانة مجهولي النسب، طالب بعض النواب بإسقاط هذه المادة، ولاسيما أن التعامل والأخلاق أساس الدين، بدوره استغرب النائب طلال حوري من مشروع القانون الذي يعطي شرعية لمجهولي النسب ولا يعطيها لأولاد من تتزوج غير سوري.

وطرح بعض النواب أفكاراً ومقترحات اعتبرها رئيس المجلس «تسللاً» وخاصة عندما قال النائب بشير بازجي إن دين مجهولي النسب يجب أن يكون «مسلماً لرب العالمين يعني كل الأديان».

النائب طريف قوطرجي، هناك مخاوف وهواجس لا مبرر لها لأن الدولة أجرت مصالحة مع من حمل السلاح، وهم أخطر من هؤلاء الأطفال، ويحملون الجنسية السورية، ولا نستبعد أن يأتي هؤلاء ليعتلوا مناصب حكومية، أيّده في ذلك النائبة غادة ابراهيم، مبينةً أن جوهر القانون هو منح الجنسية، وهو أمر معمول فيه من عام ١٩٧٠ «ولماذا نفرض أن هؤلاء حكماً هم خونة للوطن وهناك سورين خانوا الوطن ويحملون الجنسية السورية؟».

على هامش الجلسة لفتت النائبة مها شبيرو إلى أنها حملت أمانة من أعضاء مجلس الشعب عن الدور التشريعي السابق بضرورة معاملة عضو مجلس الشعب معاملة لائقة من وزارات الدولة، لأن هناك استهانة بهم، وليس بالضرورة أن يكون مديراً أو معاون وزير فقط، فالمعاملة بشكل لائق مطلوبة حتى بعد انتهاء مهمة العضو في المجلس، لأنهم يعاملون بشكل انتقامي «ونأمل من مجلسكم التدخل بالموضوع».

وبالعودة إلى مشروع القانون الخاص الجديد المتعلق بمجهولي النسب، الذي وافق النواب على عدد من مواده، منها المادة ١٤ التي تشير إلى أن مجهول النسب يبقى في دار الرعاية حتى يتم الثامنة عشرة من العمر ويصبح قادرا على الاعتماد على نفسه وكسب عيشه ويجوز لإدارة الدار بعد موافقة المديرية التابعة لها تمديد استضافته بعد إتمامه الثامنة عشرة من عمره لمدة سنة قابلة للتجديد على ألا تتجاوز مدة التمديد عن سبع سنوات.

كما تبين المادة ١٥ أنه يجب على كل من يعثر على مجهول النسب أن يبلغ أقرب وحدة شرطية أو يسلمه إليها مع الملابس التي كانت عليه وجميع الأشياء الأخرى التي وجدها معه أو بالقرب منه ويقوم رئيس الوحدة الشرطية الذي قام باستلام مجهول النسب بشكل فوري بتنظيم ضبط أصولي بالواقعة وإعلام النيابة العامة ودار الضيافة المعتمدة التي تستلم مجهول النسب أصولاً.

واختلفت آراء أعضاء المجلس الحاضرين بين مؤيد ورافض للمادة ٢٠ من مشروع القانون التي تنص على أنه يعد مجهول النسب عربياً سورية ما لم يثبت خلاف ذلك، حيث أكد من أيد المادة أن الأطفال مجهولي النسب لا ذنب لهم ومن واجب الدولة احتضانهم ومعاملتهم بشكل إنساني وعدم الحكم عليهم بشكل مسبق، على حين رأى آخرون أن هذه المادة تمثل مساسا بكل مواطن سوري لكون بعض مجهولي النسب يمكن أن يكونوا أبناء لإرهابيين أجانب جاؤوا من مختلف دول العالم، وبنتيجة التصويت وافق المجلس بالأكثرية على هذه المادة.

كما وافق أعضاء المجلس على المادة ٢١ التي تنص على أنه يعد مجهول النسب مسلماً ما لم يثبت خلاف ذلك فيما تشير المادة ٢٤ على أنه يعاد تسجيل مجهول النسب على نسبه الحقيقي من أمين السجل المدني في حال ثبوت نسبه من أبيه بموجب حكم قضائي قطعي.

خطوة جديدة باتجاه الحكومة الإلكترونية

خميس: إننا أحوج ما نكون إلى تفعيل المشروع

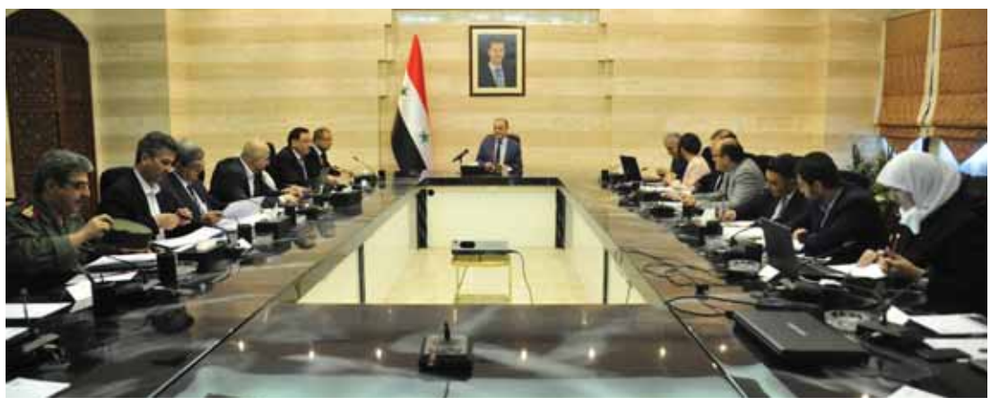

الوطن

اعتمدت اللجنة التوجيهية العليا لمبادرة الحكومة الإلكترونية خلال اجتماعها أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس الترميز الوطني للجهات العامة والخدمات والمراسلات الحكومية ووضع برنامج زمني محدد للدخول في الجزئيات الخاصة بعملية الترميز وذلك ضمن إستراتيجية الحكومة لتوظيف نظم المعلومات وتطبيقاتها في إدارة الجهات العامة.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (حصلت «الوطن» على نسخة منه) تقرر في الاجتماع تأمين التمويل اللازم لمكونات البنى التحتية لمشروع الحكومة الإلكترونية وفق أولويات المشروع ووضع آليات تنفيذية لإنجاز الدفع الإلكتروني واقتراح التشريعات اللازمة في هذا الإطار، إضافة إلى استكمال وتكامل بنوك المعلومات الوطنية بين الجهات العامة التي تضم السجل المدني والعقاري والصحي والتعليم الأساسي وسجل العاملين في الدولة.

وكلف المجتمعون وزارات الاتصالات والتقانة والتنمية الإدارية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وضع الآليات الأفضل لإنجاز الترميز الوطني واستكمال كل ما يتعلق بالجزئيات عن طريق إعطاء رمز رقمي ثابت لكل جهة حكومية ما يساعد في تمييز كل جهة عن غيرها والوثائق الصادرة عن هذه الجهة والخدمات التي تقدمها.

كما أجرت اللجنة تقييماً لإستراتيجية الحكومة الإلكترونية في سورية وتم التطرق إلى إنجاز مشروع المعاملات الإلكترونية الذي يتضمن المراسلات والأرشفة الإلكترونية.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أننا أحوج ما نكون إلى تفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية بكل مكوناته في ظل عودة الأمن والأمان ومؤسسات الدولة والحياة الطبيعية إلى مختلف المناطق بفضل انتصارات قواتنا المسلحة ما أدى إلى زيادة الخدمات وانتشار الاستقرار وهذا يتطلب تنظيم كل ما يتعلق بالبرمجيات وإستراتيجيات الحكومة الإلكترونية وتأمين التمويل لكل مكون من مكونات المبادرة خاصة في مجال الترميز الوطني والدفع الإلكتروني.

من جانبه أوضح وزير الاتصالات والتقانة علي الظفير أن إستراتيجية الحكومة الإلكترونية تشمل عدداً من المحاور تتعلق أولاً بإعداد البيئة التمكينية من خلال تكامل العمل الحكومي والبنية التحتية وثانياً تطوير الإدارة العامة عبر تبسيط الإجراءات وتطوير الموارد البشرية والرقابة على الأداء.

حضر الاجتماع وزراء الداخلية والمالية والتنمية الإدارية ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء وحاكم مصرف سورية المركزي وأعضاء اللجنة التوجيهية لمبادرة الحكومة الإلكترونية.

نقابة مقاولي دمشق تعترف:

كسر ٣٠٪ على المشروعات بسبب كثرة عروض «المقاولين»

الوطن

بيّن أمين سرّ نقابة مقاولي الإنشاءات بدمشق خالد حافظ نسب لـ«الوطن» أن معظم العقود المتعثرة للمشروعات الخاصة بمقاولي دمشق قد حلت بنسبة كبيرة، بعد رفع هذه العقود إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان عبر النقابة المركزية، مبيناً أن الجهات العامة صاحبة المشروعات قامت بفسخ العقود للمشروعات التي توقفت مدة سنة وأكثر، حيث كانت وزارة الأشغال العامة طلبت بتحديد هذه المشروعات المتعثرة وعقودها وقيمها والجهات المنفذة وتاريخ أمر المباشرة وتسليم موقع العمل ونسبة التنفيذ العقدية والزمن المنقضي المقابل لنسبة التنفيذ والواقع الحالي للعقد وقيمة التأمينات النهائية وواقعها الآن وذلك لمعالجة أوضاعها.

وأوضح نسب أن هذه الحلول جاءت استجابة لتوصية المؤتمر العام لنقابة مقاولي الإنشاءات لمعالجة القضايا العالقة التي يعاني منها المقاولون لجهة عدم قبول الجهات العامة فسخ العقود وامتناعها عن منح زيادات لأسعار وقيامها بسحب الأعمال وعدم إعادة رسم الطابع المالي بعد تسديده وقيام الإدارة بإلغاء العقد والعمل على تجميد الكفالات المصرفية لصالح الإدارة.

وأشار إلى أن أبرز التوصيات للمؤتمر العام للنقابة كانت طالبت بمعالجة المشكلات بما فيها عدم اتخاذ أي قرار بسحب الأعمال للعقود المتعاقد عليها قبل الأحداث إلا بعد العرض على لجنة متخصصة على مستوى الوزارة ويكون من بين أعضائها ممثل عن النقابة أو المهندسين للتأكد من الأسباب القانونية التي تجيز سحب الأعمال بعد دعوة المتعهد لحضور اجتماعات اللجنة.

ولفت إلى أن المادة ٦٠ من القانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ أجازت لآمر الصرف وللمتعهد طلب فسخ العقود إذا جاوزت فترة وقف التنفيذ سنة كاملة في حال تفسير هذه المادة على طلاقها وعدم تقييدها لأن وقف الأعمال مؤقتاً قد يكون بسبب لا علاقة للمتعهد به كما هو عليه الحال حالياً والأزمة التي تمر بها البلاد، وبين أن الكثير من المقاولين ونتيجة لهذه التوصية استردوا تأميناتهم بعد فسخ العقود المتعثرة.

وأشار إلى اعتماد الجهات العامة لآلية حل مختلفة في معالجة فروقات الأسعار للمقاولين عبر تعديل أسعار المشروعات وتمكين المقاول من استرداد رأس المالي الموضوع والكلف الخاصة بالمشروع دون تحقيق الأرباح أو نسب محددة من هوامش الربح لأن الغاية من تعديل الأسعار هو استرداد الكلف فقط وأن تحقيق نسب محددة من هوامش الربح مع الكشف يتحقق من خلال اعتماد فروقات الأسعار استناداً إلى تقلبات أسعار الصرف الحقيقية في السوق وهذا لم يتحقق في أي من المشروعات السابقة ولا الجديدة وسوف يضطر أصحاب المشروعات لصرف عشرة أضعاف كلف المشروع.

وأشار من جانب آخر إلى قلة في العرض للمشروعات حالياً يضاف إليه قلة اليد العاملة من المهن الخبيرة الخاصة بأعمال المقاولات المختلفة الأمر الذي يتسبب في حصول كسر على المشروعات بنسبة كبيرة تصل إلى أكثر من ٣٠ بالمئة نتيجة المنافسة على المشروعات المعروضة حيث يتقدم إلى المشروع الواحد أكثر من عشرة مقاولين وبالرغم من ذلك بين نسب أن الأعمال هذه السنة أفضل منها في السنة السابقة بسبب تحسن الظرف الأمني وتخفيف الحواجز الأمنية في العديد من المناطق.

وقال إن الكثير من المقاولين يلجؤون حالياً إلى الكسر في المنافسة على المشروعات على حساب هوامش الربح للحفاظ على ما تبقى من الأيدي العاملة لديه أو جذب أيد عاملة جديدة لضمان استمرار شركته في السوق.

ويأتي ذلك بحسب نسب نتيجة عدم تنظيم عمل المقاولين من الباطن مع شركات القطاع العام الإنشائية حيث كانت طالبت نقابة المقاولين بتعديل نسبة التشغيل الممكن لشركات القطاع العام الإنشائية والتعاقد فيها مع مقاولي القطاع الخاص من الباطن من ١٥ بالمئة إلى ١٠ بالمئة لإفساح المجال أمام عمل مقاولي القطاع الخاص الآخرين في مرحلة إعادة الإعمار.

ولفت كذلك إلى أن التعهد الجيد خلال هذه الفترة هو التعهد الذي لا يحتاج إلى أيد عاملة بشكل كبير والتي تعتمد على المكنات والآليات، وضرب مثالاً مشروعات الطرق حيث اليد العاملة قليلة فيها وتعتمد على الآليات بشكل كبير في مشاريعها بعكس مشروعات الإكساء التي تتطلب أيادي عاملة كثيرة من أصحاب المهن.

نقيب مقاولي القنيطرة:

زيادة الكسر على المشروعات المنفذة تعني أنها وهمية أو يتم التلاعب بالكشف من لجان الإشراف

الوطن

وجّه فرع نقابة مقاولي الإنشاءات بالقنيطرة كتاباً إلى محافظ القنيطرة يطالب بتشكيل لجنة من المحافظة ومن نقابة المقاولين لمتابعة تنفيذ الأعمال والمشاريع والتأكد من سلامة تنفيذها وفق دفتر الشروط الفنية للمشروع الذي ينفذه المقاول، إضافة إلى المطالبة من لجان الإشراف، وذلك نظراً لزيادة الكسر والتنزيل والمنافسة على المشروعات التي تنفذ في محافظة القنيطرة والتي زادت على ٣٥ بالمئة تنزيلاً عن قيمة الكشف التقديري.

وفي تصريح لـ«الوطن» حول مبررات الكتاب الموجه إلى محافظ القنيطرة أكد رئيس نقابة مقاولي الإنشاءات بالقنيطرة احمد محمد دياب أن الغاية هي ضبط المشروعات وفسح المجال أمام المقاولين للعمل حيث أصبح غالبية الأعضاء دون عمل نظراً لاحتكار البعض من المقاولين معظم المشروعات، مبيناً أن زيادة الكسر والتنزيل والمنافسة للمشروعات المنفذة في محافظة القنيطرة يشير إلى أن تلك المشروعات إما أن تكون وهمية وإما أن الكشف غير دقيق أو أن هناك تلاعباً من قبل لجان الإشراف والاستلام مع المقاول.

وأوضح دياب أن حالات الكسر الكبيرة للمشروعات مع الضريبة المالية قد تصل إلى نحو ٥٠ بالمئة وفي هذه الحالة كيف يمكن أن ينفذ المشروع وفق المواصفات والشروط الفنية الموضوعة، مشيراً إلى أن المقاول أو الجهة التي تنفذ أي مشروع يهمها الربح وتحقيق إيرادات جيدة ولا يمكن تصور شخص أو جهة ما تحصل على عقود المشروعات من أجل الخسارة.

مصدر مسؤول في محافظة القنيطرة رأى أن طلب نقابة المقاولين بالمحافظة غير محق وليس من اختصاص أو صلاحيات النقابة أصلاً، لافتاً إلى أنه على نقابة مقاولي الإنشاءات بالقنيطرة الدعوة إلى عقد اجتماع للأعضاء المنتسبين ومطالبتهم بأصول التقدم إلى المشروعات وعدم كسر أو تنزيل أرقام كبيرة عن قيمة الكشف التقديري رغم أنه لا يوجد بالقانون ما يمنع ذلك.

وأكد ذات المصدر أنه في حال إفشال أي مشروع من المكتب التنفيذ لأن الكسر كبير فإن التفتيش سيطالب المكتب بدفع الفروقات، موضحاً أن لدى محافظة القنيطرة إجراءات تتخذ بحق لجان الإشراف والاستلام وجميع المشروعات التي تنفذ على أرض المحافظة أو في تجمعات النازحين بريف دمشق يتم متابعتها للتأكد من مطابقتها للشروط الفنية، مشدداً على أنه لن يتم استلام أي مشروع مخالف للمواصفات المطلوبة وسيتم اتخاذ إجراءات صارمة بحق لجان الإشراف أو الاستلام في حال مخالفتها للمهام الموكلة إليها.